محاولة لالقاء الضوء على الصورة المشوشة التي رسمتها الانظمة العربية امام الجماهير :

# عام الحسم ؟ عام الاستسلام تحت قرع طبول الحرب !

الدبلوماسية « غير الهادئة » ووحدة « الصف » العربي ، صوتان يعلوان في هذه الفترة على كل شيء آخر .. فالرئيس السادات يلقي سلسلة من الخطب يعلن فيها فقدان الامل بالحل السلمي ويقول بحتمية المعركة وضرورة الحشد العربي لها .. في الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الدفاع العربي في القاهرة بعد اجتماع رؤساء الاركان تحت شعارات « المعركة والحشد » .. والاعلام العربي يتخذ من ذلك مادة لقرع طبول « الحرب » .. كما ان اسرائيل تعلن على السنة مسؤوليها ضرورة اخذ كلام الرئيس السادات على محمل الجد ..

هذا ما يطفو على سطح « ازمة الشرق الاوسط » بينما تسرب الايام الاخيرة من عام ١٩٧١ الذي حدده الرئيس السادات عاما « حاسما » بالسلم او الحرب .. يقابله على صعيد الدبلوماسية « الهادئة » تحرك لجنة من الرؤساء الافريقيين زارت القاهرة وتل ابيب مرتين في فترة من الوقت قصيرة وتصريحات وزير الخارجية المصري محمود رياض حول استمرار الامل بالحل السلمي ، بالاضافة الى خطب وتصريحات الملك حسين والتي ورد فيها ( مقابلته مع مجلة « لبو » الفرنسية ) انه على استعداد لمفاوضات ثنائية مع اسرائيل في حال تقديمها عروضا جدية .. وان الاردن لا يمكن ان يكون قاعدة لاي مقاومة .. هذا الى جانب مجموعة من التحركات « الهادئة » الاخرى.

وليس بدعتنا الاقرار بان المواطن العربي ضمن هذا الخليط العجيب من الاصوات قد وقع في حيرة وبلبلة كبيرين ، حتى غدت مناقشة هذه الاصوات وترتيبها بشكل هادىء وموضوعي ضرورة بالغة للالحاح ..

وقبل الدخول في هذه المناقشة لا بد من اعادة تأكيد بعض المعطيات المتعلقة بالحلين السلمي والحربي والتي كنا مرارا نعتبرها المدخل الى تقييم كل التحركات المحيطة بهذا الموضوع ..

■ اولا : لم يكن الحل السلمي في يوم من الايام مقتصرا على فتح قناة السويس او حتى على تصفية القضية الفلسطينية وحدها .. بل كان منذ البداية وسيبقى صفقة شاملة تستهدف تصفية حركة التحرر الوطني العربية ، وترتيب اوضاع الوطن العربي بالشكل الذي يحقق للصهيونية والامبريالية والرجعية العربية اقصى ما يمكن من مكاسب .

وهذه المكاسب تتعدى نطاق فلسطين لتشمل الوطن العربي بأسره .. ومنذ اكثر من عام اي قبل اعلان السادات عن موعد « الحسم » ربطت « الهدف » بين ما يسمى بانسحاب بريطانيا من الخليج في نهاية ١٩٧١ وبين الحل السلمي .. وعلى هذا الاساس يتحتم مراقبة حركة الحل السلمي على لوحة اوسع من قناة السويس وقضية فلسطين لرؤية الابعاد الحقيقية لتلك الحركة والخروج من دوائر الاعلام المرسومة الحدود بشكل يحترم تلك الحركة ويأسر الانتباه الجماهيري عن رؤية حقائق ما يجري ..

■ ثانيا : بالنسبة للحل الحربي ، صار اكثر من بديهة القول ان خوض المعركة مع اسرائيل بشكل جدي وظافر يستدعي تهيئة معطيات حاسمة اولها التعبئة الجماهيرية العربية الجديدة لخلق امكانيات المواجهة الجدية والطويلة المدى الاعز غير القادرة هذه الانظمة ببنائها الراهنة ودون تعرضها لتحولات جذرية ، على توفيره .. وحتى بصدد معركة نظامية فيها بعض احتمالات من عدم الهزيمة فان هذا يستدعي وجود جبهة شرقية جدية وخاصة لتنسيق فعال مع الجبهة الغربية تكفل حركة منسقة للجيوش العربية وتوزيعا مناسبا لقوى تلك الجيوش .. وفي كلا الحالين ( الحرب الشعبية ، او النظامية ) تحتاج الحرب الى موقف سياسي موحد وحاسم ..

وعلى صعيد هذه المعطيات نرى ان الوضع العربي الراهن ، ورغم كل طبول الاعلام ، يفتقد حتى لابسطها .. فالوضع الجماهيري العربي من حيث نبضه هو ، ونتيجة لسياسات الانظمة الراهنة ، في اسوا حالاته .. بينما الاستعداد الجدي النظامي يكاد يكون معدوما ، فلا الجبهة الشرقية قائمة ولا الحسم السياسي حتى بين اقرب النظم الى بعضها متوفرا .. واقرب مثال على ذلك هو الموقف الرسمية من اجتماعات مجلس الدفاع العربي ورؤساء الاركان .. ففي حين تنعقد هذه الاجتماعات تحت شعارات « المعركة » و « الحشد » في ظل النظام المصري ، تقول صحيفة « الجندي » الليبية « ان ما سنراه الجماهير العربية على صعيد الواقع هو امر مغاير لما نسمعه في الاذاعات وانه ليس هناك في الواقع اي حشد للمعركة ، وهذه الاجتماعات ومعزوفة وحدة « الصف » هي كلام فارغ .. »

هذا بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية ، وهي تشكل الخلفية الحقيقية لاي تحرك سياسي او عسكري ، والتي تتجه في ظل الانظمة العربية الراهنة في اتجاهات مغايرة كليا لاتجاهات المعركة ..

بعد تثبيت المعطيات شبه البديهية الواردة اعلاه ، نصل الى التساؤل الكبير عن حقيقة ما يجري :

فلنا منذ البداية ان « الحل السلمي » صفقة شاملة تستهدف حركة التحرر الوطني العربية وترتيب اوضاع المنطقة بما يخدم الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وبالتالي فكشف الحقائق المتحركة على هذا الصعيد هو المدخل الطبيعي لتبين المحطات التي وصلتها حركة هذا الحل بمعزل عن كل الخطب والتصريحات والاجواء الاعلامية ..

□ اولا : على صعيد حركة التحرر الوطني وفي مقدمتها حركة المقاومة الفلسطينية، نرى ان العام الحاسم كان حاسما فعلا او شبه حاسم في تنفيذ الحل السلمي تجاهها . فقد تم حتى الان تصفية الوجود العسكري لحركة المقاومة في الاردن والانتقال بها من موضوع سحب اسلحة الميليشيا الذي وافقت عليه قيادات اليمين المهيمن الى موضوع سحب حتى حق المقاومة في تمثيل شعب فلسطين والذي وافقت عليه نفس القيادات ضمن سياق مفاوضات جدة تحت رعاية النظامين السعودي والمصري ، لا بل وصلت الامور الى درجة مشاركة وفد رسمي من قيادات حركة المقاومة في اجتماعات مجالس الجامعة العربية ووقوف خالد الحسن وزهير محسن الموجودين في مجلس الدفاع العربي لتابين وصفي التل واعتبار تنفيذ حكم الجماهير به بانه « مؤامرة دنيئة نفذ وراءها قوى معادية للامة العربية من اجل الاساءة الى مصر والامة العربية بكاملها » !

وفي هذا العام ايضا تم ربط القيادات اليمينية المهيمنة في حركة المقاومة ربطا محكما بركاب النظام الرجعي السعودي الذي غدا النظام المهيمن على الانظمة العربية الى درجة صارت تلك الانظمة تتسابق الى كسب رضاه وتنفيذ رغباته والحصول على مساعداته كما تفعل انظمة مصر والسودان وسوريا ولبنان بشكل بارز ..

وعلى صعيد آخر تم هذا العام تنفيذ مجزرة بربرية بالحزب الشيوعي السوداني والحركة الثقافية ومجموع القوى الديمقراطية في السودان .. كما تعرض العمال والسائقون في مصر الى عملية قمع فاشية بتهمة الاضراب في زمن « الحرب » ..

وفي جنوب الجزيرة العربية صعدت القوات البريطانية ومرتزقتها من هجماتها المضادة على ثورة الخليج والقوى الوطنية فيه ، كما حشدت السعودية اعدادا كبيرة من المرتزقة وبقايا الافطاع ونفذت عددا من الهجمات الخريبية ضد النظام الوطني التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية .

وفي الوقت نفسه شهد لبنان موجة من التحركات الفاشية قام بها مرتزقة اليمين ضد القوى الوطنية ، كما شهد خضوعا من قبل السلطة للضغوط السعودية نجلت في اقدامها على مصادرة الحريات وخاصة الصحفية منها ..

□ ثانيا : على صعيد ترتيب اوضاع المنطقة ، في الوقت الذي يجرى فيه شد

بقلم عدنان بدر

الانتباه العربي الى آخر معطيات الدبلوماسية « غير الهادئة » ووحدة « الصف » العربي و « المعركة والحشد » ، يتم ترتيب اوضاع الخليج العربي تحت ما يشبه الصمت المطبق .. فقد تم فعلا بيع الجزر الثلاث ( ابو موسى وطمب الكبرى والصغرى ) للرجعية الايرانية من ضمن ترتيب استراتيجي يعطي للرجعية الايرانية المدعمة بالامبريالية الامريكية مهمة حماية المصالح الامبريالية في الخليج من اي نهوض وطني ، ومقدمة لخلق اسرائيل اخرى هناك .

□ ثالثا : على صعيد تثبيت الهيمنة الامبريالية والرجعية على المنطقة المساة ب « التقدمية » : بعد ضرب الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في السودان ورائه الرجعية الايرانية والامبريالية الامريكية

■ ترتيب اوضاع الخليج العربي بما يكفل استمرار وتثبيت المصالح الرجعية العربية والايرانية والاحتكارية الامبريالية .

■ تعريض اقاليم العربي لردة رجعية فاشية على الصعيد المادي والفكري ..

■ تثبيت مبدا فصل موضوع الاراضي العربية المحتلة عن قضية فلسطين واخضاع القيادات اليمينية المهيمنة على حركة المقاومة لمساومات اصحاب مبدا البدا الصفوي ..

بعد تقديم كل هذا « الطبق » الكامل من « الوفاق » للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، هل تكون نهاية عام ١٩٧١ « حاسمة » بمعنى تفضل الامبريالية على الانظمة العربية المستسلمة بتنفيذ الحل السلمي لبعض الاراضي العربية المحتلة مقابل تصفية قضية فلسطين تصفية نهائية ؟

ان ذلك احتمال وارد وتتحرك للدلالة عليه اشارات كثيرة :

□□ ان حتى الذين يدعون التحرك باتجاه الحرب ، معرون علنا على لسان قادتهم تهديدهم بالحرب بستهدف الضغط على الامم المتحدة بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص لتحريك مهمة يارنغ من جديد ، هذه « الحرب » التي سعف مطالبها ان يتحرك يارنغ لا يستبعد ان ينجم عنها تحرك الولايات المتحدة والامم المتحدة التي ستناقش قضية الشرق الاوسط بعد ايام باتجاه تقديم واميركا لتشجيع رؤوس الاموال الامبريالية على الدخول الى مصر .. كما تم التوقيع مع الدول والشركات الغربية على تمويل بناء خط للانابيب بين السويس والاسكندرية ، ومن المعارفات الطريفة ان تدشين العمل في هذا الخط سيجري هذا الاسبوع في الوقت الذي يعلو فيه الحديث عن الحرب على قناة السويس !.

وفي سوريا تمت هذا العام تصفية جميع « الخلافات » بين النظام الحاكم وبين النظامين الرجعيين السعودي والكويتي وتوالت عملية التزاور الرسمية بين المسؤولين في الانظمة الثلاثة ، كما جرى التوقيع على اتفاقية ضمان رؤوس الاموال ضد التاميم والمصادرة .. في الوقت الذي صعر فيه عفو عن جميع الرجعيين ومهربي الاموال ، وترافق ذلك مع مشاركة النظام السوري في عملية الضغط على حركة المقاومة وتقييد حريتها لدفعها الى احضان الوساطة المصرية السعودية .. كما راحت صحف الحكم تتبجح بمقالات طويلة حول رضى راسمالي سوريا الصحفية منها ..

□ ثالثا : على صعيد ترتيب اوضاع المنطقة ، في الوقت الذي تجرى فيه شد

## شؤون محلية

# ماذا يجري في مصانع العسيلي ؟

**يزيد عدد عمال الغزل والنسيج على ١٢ الف عامل، ويتجمع نصفهم في ثلاث شركات كبرى احداها شركة غزل القطن الوطنية ( العسيلي الجديدة ) .**

يبلغ عدد عمال الغزل والنسيج اكثر من ١٢ الف عامل وعاملة ، يتجمع نصفهم في ثلاث شركات كبرى احداها « شركة غزل القطن الوطنية » ( العسيلي الجديدة ) . ومنذ مدة واصحاب هذه المصانع يقومون بعملية صرف واسعة النطاق للعمال والعاملات.

وقد استوردوا لهذا الغرض ماكنات جديدة طاقة الواحدة منها تعادل طاقة ثلاث مكائن قديمة مع عمالها .

وبدلا من ان يكون الغرض من جلب الماكنات الجديدة ، هو توسيع الطاقة الانتاجية وتحسين نوعية الانتاج وتشغيل اياد جديدة، لجا اصحاب هذه المصانع الى اتخاذها ذريعة لصرف اعداد كبيرة من العمال وخاصة ذوي الخدمة الطويلة الذين تعتبر اجورهم مرتفعة ، لكي يتخلصوا منهم ويشغلوا بدلا عنهم عمالا جددا باجور متدنية .

وهكذا يكون مصير العامل الفني مهددا بالبطالة وتخفيض اجوره باستمرار. فهؤلاء العمال سوف يشتغلون بحكم الضرورة في مصانع اخرى ، ولكن باجور اقل من اجورهم السابقة . وبهذه الطريقة يتبادل اصحاب المصانع العمال الفنيين فيما بينهم على حساب حق العامل ومستوى اجوره .

وفي احد معامل العسيلي يشتغل ١٦٠٠ عامل وعاملة ، على ثلاث دوريات . وبمجيء المكائن الجديدة جمع العمال والعاملات في دورية واحدة . وتم صرف اول عدد منهم في ٧-٤-١٩٧١ بمجرد ان بوشر بتشغيل احدى هذه المكائن. فاذا علمنا بان هناك اربع ماكنات تنتظر التشغيل علاوة على تلك التي في طريقها الى لبنان ، واذا علمنا بان الماكنة الجديدة الواحدة تحتاج الى اربع عاملات وعامل واحد فقط وهي تحل محل ثلاث ماكنات قديمة يبلغ عدد العمال والعاملات العاملين عليها ١١ .

اذا علمنا ذلك ، فاننا نستطيع ان نقدر بان تشغيل كل ماكنة جديدة ، يعني صرف ٦ عمال من العمل ، واذا علمنا بان اجور العاملات اقل من اجور العمال ، فاننا نعلم ايضا بان الغرض من هذه اللعبة كلها هو تسريح العمال ذوي الاجور العالية نسبيا .

وعلى سبيل المثال فقد تم صرف العمال : يعقوب حداد وفياض فياض ومحمد مهدي زعيتر وميشيل تنوري وجورج كيروز وكامل شريف واحمد طربيه . ( الاول والثاني يشتغلان بوظيفة وكيل غزل والثالث عامل جون والرابع عامل مواسير له في الخدمة ٢٠ سنة ) .

## الاحزاب والهيئات الوطنية التقدمية تكشف مضي السلطة اللبنانية في تنظيم حملة القمع

**اصدر تجمع الاحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية في لبنان بيانا حول سلسلة الاجراءات والبوادر الخطرة على صعيد قمع الحريات الديمقراطية التي بدأت تطال اوساطا جماهيرية وطنية متزايدة الاتساع .**

**وقال البيان ان اجهزة السلطة « تضطلع سواء بتدخلها المباشر او تغاضيها عن نشاط قوى وتشكيلات رجعية محلية وعربية ، بدور واضح في تنظيم حملة القمع .. والتنسيق بين مختلف جوانبها .**

« فالاضافة الى ما تتعرض له الفئات الشعبية من عمال وطلاب وفلاحين من تدابير رجعية لمنعها من التحرك دفاعا عن مطالبها ومصالحها ، اشتد الضغط مؤخرا على الصحافة بشكل خاص . فمن احالة الصحف الى المحاكمة بالجملة الى اعتقال الصحافيين الوطنيين ( رئيس تحرير الهدف فنان كنفاني ) الى مداهمة مكاتب بعض الصحف ، ( البناء وغيرها ) ، لترابط سلسلة الاجراءات الهادفة نسف مكاسب الحرية الصحفية وتقديمها هدية الى القوى الرجعية العربية التي ترمي من وراء مداخلاتها الى الحاق الوضع اللبناني كليا بتحركاتها .

« وفي السياق نفسه ، سياق الاستجابة لضغوط الانظمة الرجعية ومطالبها ، تأتي اجراءات طرد بعض المواطنين العرب العاملين في لبنان ممن حقوق لا تمس من قريب او بعيد الامن الداخلي للبلاد ( الدكتور عبدالله الطريقي ) الا اذا كانت السلطة تفهم امن البلاد على انه امن الرجعية العربية وهو ما يبدو القاسم الوحيد لما اقدمت عليه من اجراءات في هذا السبيل .

« ولا تقتصر مداخلات الرجعية العربية في شؤون البلاد الداخلية على تسخير اجهزة السلطة لقمع الحريات الصحفية والتضييق على اقامة المواطنين العرب في لبنان ، بل ان هذه المداخلات وصلت الى حد تنفيذ عمليات الاغتيال والترويع ضد شخصيات وطنية تقدمية ( المناضل عمر الحبيني ) حملتها الانظمة الدكتاتورية الفاشية على مغادرة بلادها والبحث عن ملجأ لها في الخارج . ولم يكن لمثل هذه العمليات ان تتم ، بالشكل الذي اتخذته مؤخرا ، الا لان نشاط اجهزة المخابرات الرجعية العربية التي انشأت لنفسها شبكات واسعة في لبنان يجري في جو من الحرية المطلقة والتغاضي الكامل .

« وتبلغ موجة القمع هذه ذروتها في ما تقوم به التشكيلات الفلحية ذات النهج الفاشي المعروف من اعمال تصفية لم يعد اصحابها يتورعون عن ارتكاب جرائمهم في وضح النهار طالما انهم لا يحدون في سلوك السلطة ما يردعهم .

اذ ليس من قبيل الصدفة ان يرتبط تصاعد موجة القمع بتصاعد النفوذ السعودي في لبنان واستحكامه .

« ان تجمع الاحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية في لبنان اذ يلفت الى خطورة التمادي في هذا المخطط التصعيدي ، يطالب كل القوى التقدمية على اختلاف مواقفها وجميع الفئات الديمقراطية في لبنان بأن تقف جبهة واحدة مع الجماهير الوطنية لاحباطه ولحماية الحريات الديمقراطية مما تتعرض له » .

## الادارة وعقدة المراجع العليا

**بتاريخ ٧١/١١/١٥ قام طلاب المدرسة الرسمية في بلدة القرعون ـ قضاء البقاع الغربي باضراب اعقبته مسيرة طافت ازقة البلدة تطالب بتحقيق مطلبين اساسيين هما :**

**١ ـ توفير ملعب المدرسة الذي يثقب الرمد في عيون التلامذة صيفا ، ويلطخ ثيابهم بالوحول شتاء .**

**٢ ـ زيادة عدد المراحيض الموجودة والسماح للطلاب باستعمالها . اذ انهم يستعملون البيادر القريبة من المدرسة لان استخدام المراحيض من « حق » الاساتذة فقط .**

**وكان الطبيب الموفد من قبل مديرية التعليم قد اكد على عدم صلاحية بناء المدرسة من الناحية الصحية .**

**وقد رفض مدير المدرسة التحدث الى الطلاب والاستماع الى آرائهم وبادر الى الاتصال مع ضابط المنطقة لضبط حالة « الفوضى » والتي حفزت ادارته عن وضع حد لها .**

**وصباح اليوم التالي ، دخل الطلاب الى قاعات الدرس فيفاجأوا بغياب اساتذتهم الذين كانوا ينتظرون قرار المجلس التاديبي الذي اقر بفصل خمسة عشر طالبا وهم :**

**ماجدة عبود ، نعيمة رقية ، زياد دباجة ، فوزات الفرنكي ، هجر دحروج ، سيمون بارود ، عدنان عواد ، مازن حيصور ، عمر سويدان ، ظافر الحلاق ، رامح دحروج ، محمد الكيالي ، محمد شملا ، جميل حيصور ، نزار ياسين .**

**ولقد انهمت الادارة هؤلاء الطلاب باشاعة الفوضى وتوجيه الاهانات اللاسائقة وبتحريض الاخرين على الاضراب !**

**وردا على ذلك ، وجه اولياء التلامذة المفصولين برقية الى القائمقام ومدير التعليم الابتدائي والى الصحافة اللبنانية يشرون فيها الى نية الادارة المبيتة ضد ابنائهم مطالبين بنقل المدير الى مدرسة اخرى بعد ان تكررت مواقفه الجائرة وعدم قدرته على ادارة المدرسة بالشكل المطلوب .**

**ومن المفارقات المضحكة والاتهامات الكاذبة التي حصلت في اليوم الذي تلا التظاهرة ان مدير المدرسة ابلغ القائمقام ان التلامذة عمدوا الى تهديده وحجزه في بيته بقوة السلاح محتفظا بحقه باقامة الدعوى .**

**كما ان القرار تناول تلميذا لم يشترك في التظاهرة لغيابه عن البلدة ، ولما سئل المدير عن ذلك اشار صراحة الى انه لو كان موجودا لاشترك حتما في التظاهرة وفي التحريض عليها !**

**ومن الغريب ايضا ، ان الاحكام الصادرة بالاعتقال تفاوتت ما بين يوم واحد واسبوعين مع ان اسباب التهم الموجهة للطلاب كانت واحدة .**

**ولدى الاستفسار عن عدم فصل الطلاب يوم اشتراكهم بتظاهرة وعد بفصلهم ، تبين ان المدير لا يستطيع كبح جماح التلامذة في مناسبات وطنية خوفا من ردة فعل الاهالي المباشرة . بينما ذلك ممكن جدا في مواضيع محض تعليمية وبالتهويل والكذب بان هنالك « عناصر غريبة » هيمها الوحيد ايقاظ وعي التلامذة للمطالبة بتحقيق مطالبهم المشروعة !**

**حمية الطلاب الديمقراطيين في القرعون ـ البقاع الغربي**